تل أبيض ورأس العين: اعتداءات على العائدين الكرد تختبر جدية السلطات في ضمان عودة آمنة وكريمة



- تطالب "سوريون" بفتح تحقيق مستقل في الانتهاكات الموثقة ومحاسبة المتورطين وتعويض المتضررين وضمان عدم تكرارها

تل أبيض ورأس العين: اعتداءات على العائدين الكرد تختبر جدية السلطات في ضمان عودة آمنة وكريمة

تطالب "سوريون" بفتح تحقيق مستقل في الانتهاكات الموثقة ومحاسبة المتورطين وتعويض المتضررين وضمان عدم تكرارها

فهرس المحتويات

1. ملخص تنفيذي:..... 4
2. المنهجية:..... 5
3. من التهجير إلى ترتيبات العودة غير الآمنة:..... 5
4. العودة على أرض مثقلة بالتهجير والنزاع على الممتلكات:..... 6
5. بين مطالبات بكشف مصير المحتجزين واستهداف العائدين/ات:..... 9
6. من الأمل باستعادة الأراضي إلى التجمع أمام إدارة المنطقة:..... 10
   6.1. إجراءات ومواعيد سبقت العودة:..... 10
   6.2. من الانتظار إلى التهديد وإحراق المركبات:..... 11
   6.3. تصريح رسمي :ضعف التنسيق ووعود بالمحاسبة والتعويض:..... 15
7. اعتداءات سابقة على قافلة مهجّرين عائدين إلى رأس العين/سري كانيه:..... 16
8. بعد الاعتداءات المتكررة: هل عالجت السلطات أسباب الخطر؟..... 17
9. مواقف سياسية ومطالب بالتحقيق وحماية العائدين:..... 18
10. خاتمة قانونية وتوصيات:..... 18
    10.1. على الحكومة الانتقالية:..... 19
    10.2. إلى الآليات الدولية المعنية:..... 19

1. ملخص تنفيذي:

صباح يوم الاثنين، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2026، توجّه قرابة مئتي شخص من المهجّرين الكُرد من أبناء مدينة تل أبيض/كري سبي وريفها إلى مبنى مديرية المنطقة، حاملين وثائق تثبت ملكيتهم لأراضٍ وممتلكات نزحوا منها قبل سنوات بسبب العملية العسكرية التركية المسمّاة "نبع السلام" في تشرين الأول/أكتوبر 2019.

علمت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" أنّ جهات رسمية حكومية من محافظة الرقة طلبت من الراغبين بالعودة إلى استخراج "بيان عقاري" و"بيان مساحة" لإثبات الملكية من مديرية المصالح العقارية في الرقة، إضافة إلى طلب لاستعادة الممتلكات العقارية يُعبئ على باب محكمة تل أبيض، وهو ما التزم به النازحون الذين كان معظمهم يأمل بأن يتمكنوا، بعد أن استكملوا الأوراق المطلوبة، من استعادة ممتلكاتهم والعودة إلى قراهم على الفور بعد سنوات عصيبة من التهجير القسري.

في شهادات خاصة لـ"سوريون"، قال عائدون بإنّهم حضروا إلى مبنى مديرية منطقة تل أبيض، في موعد حددته لهم إدارة المنطقة، وإنهم كانوا ينتظرون مرافقتهم إلى أراضيهم وممتلكاتهم من أجل استعادتها. لكن تجمعاً احتجاجياً من السكان العرب تشكّل خارج المبنى، وقاموا بتهديد العائدين وطالبوهم بالرحيل ، قبل أن يبدأ عدد منهم الاعتداءات ويحطمون السيارات ويحرقون أخرى.

أجبرت تلك الاعتداءات على بقاء عدد كبير من العائدين، بينهم نساء وأطفال، داخل مقر إدارة المنطقة لساعات، إلى أن نُقلوا لاحقاً بسيارات أمنية إلى مناطق أخرى، منها تلك المناطق التي أمضوا فيها سنوات من التهجير القسري.

وكان نائب محافظ الرقة، محمد الحامدي، قد أرجع في تصريح لـ"ولات TV"، جانباً من أسباب التوتر إلى ما وصفه بـ "ضعف التنسيق"، وتحدّث عن "مخاوف" لدى بعض سكان المنطقة من وجود أشخاص قال إنه "لديهم إشكاليات سابقة".

في المقابل، استنكر شهود ومصادر تحدثت إليهم "سوريون"، جمع العائدين في الموعد والمكان المتفق عليه، من دون توفير الحماية الكافية والتدابير الأمنية التي كان ينبغي اتخاذها قبل حضورهم ، ولا سيما بعدما قالوا إنهم تلقوا تطمينات بشأن استعادة ممتلكاتهم. إذ قال الشاهد "جوان خوشناف"، وهو أحد العائدين، في شهادته التي وثقتها "سوريون" في 27 تشرين الأول/أكتوبر2026 إن عدد القوات والآليات الأمنية الموجودة كان "قليلاً"، وأضاف: "الأمن أيضاً لم يحرك ساكناً ولم يمنع حتى المهاجمين من الاعتداء على سيارات الأهالي، فقط بقي متفرجاً".

كذلك أفاد شاهد آخر، هو "لقمان مشو" لـ "سوريون"، بوجود عناصر من الأمن العام أثناء إحراق السيارات ، وقال: **"طلبنا من عدد من العناصر إطلاق بعض الأعيرة النارية في الهواء لأجل أن يتوقفوا عن حرق سياراتنا، لكنهم رفضوا ذلك بحجة أن ليس لديهم أوامر بإطلاق الرصاص".**

لم تكن هذه أولى الحوادث التي يواجه فيها مهجّرون كرد اعتداءات أثناء محاولة الوصول إلى مناطقهم، إذ تعرّض مدنيان كرديان، في آذار/مارس 2026 لاعتداء في مدينة تل أبيض/كري سبي خلال زيارة أراد أحدهما فيها الاستفسار عن وضع محلات تعود إلى عائلته. وفي 10 آب/أغسطس 2026، رافقت اعتداءات وتهديدات وصول أولى قوافل المهجّرين إلى رأس العين/سري كانيه وريفها، ما دفع لجنة المهجّرين إلى تعليق التحضير لقافلة تالية ريثما تتوفر ضمانات أمنية كافية.

وتختلف ظروف هذه الحوادث والأطراف التي وقفت خلفها، لكنها تكشف، مجتمعةً، عن استمرار المخاوف التي تواجه الكثير من المهجّرين الكرد بشكل أساسي عند التفكير بالعودة أو خلال محاولات استعادة ممتلكاتهم، رغم "ترتيبات العودة المعلنة".

وتُظهر الشهادات الحصرية التي حصلت عليها "سوريون"، تداخل الخلافات على المنازل والأراضي مع اتهامات سياسية وعبارات استهدفت العائدين على أساس هويتهم الكردية أو انتماءاتهم المفترضة لجهات سياسية كردية، في سياق يوجّه فيه جزء من الأهالي العرب في المنطقة، اتهامات لـ "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) بتسليم أبنائهم إلى السلطات العراقية، ممن تمّ توقيفهم على خلفية انتمائهم المزعوم لتنظيم الدولة الإسلامية – داعش.

يبحث هذا التقرير الموجز، في ملابسات الحوادث الثلاث، وما تكشفه من إخفاق السلطات الانتقالية في حماية العائدين/ات ومعالجة النزاعات على الممتلكات، وعن الإجراءات التي أعلنت اتخاذها بعد الاعتداءات السابقة. ويتساءل كذلك عمّا إذا كانت التحقيقات والوعود بالتعويض والمساءلة قد تُرجمت إلى خطوات ملموسة، وما الذي تغيّر بالنسبة إلى المهجّرين الذين ما زالوا ينتظرون العودة إلى مناطقهم؟ كما يبحث الصلة بين حماية حقّ العودة ومعالجة انتهاكات الملكية ومساءلة المسؤولين عنها، بوصفها مسائل متصلة بإنصاف المتضررين وبناء الثقة وضمان عدم تكرار الانتهاكات.

2. المنهجية:

يعتمد هذا التقرير على **عشر شهادات ومقابلات مع أشخاص عاينوا الأحداث في تل أبيض/كري سبي وسري كانيه/رأس العين، والتي** وثّقتها "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" خلال شهري أيار/مايو وآب/أغسطس، وفي 27 و 28 تشرين الأول/أكتوبر 2026،

وشملت المقابلات مدنيين مهجّرين من أبناء المدينتين وريفيهما، إلى جانب مصادر وأعضاء في لجان وتجمعات معنية بشؤون المهجّرين، وأشخاص آخرين مطلعين على خلفية الأحداث وسياقها، بينهم نشطاء محليون

تتناول الإفادات تجارب أشخاص حاولوا زيارة مناطقهم أو الاستفسار عن ممتلكاتهم واستعادتها، من بينهم مشاركون في مراجعة إدارة منطقة تل أبيض يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر، وأشخاص أدلوا بمعلومات بشأن الاعتداءات التي رافقت وصول قافلة مهجّرين إلى رأس العين/سري كانيه في 10 آب/أغسطس، إضافة إلى شهادات تتعلق باعتداء سابق على مدنيين كرد في تل أبيض.

راجع الباحثون/ات القائمون على هذا التقرير أيضاً، تصريحات منشورة لمسؤولين في السلطات السورية الانتقالية وشخصيات محلية، إلى جانب تقرير سابق لـ"سوريون" ومصادر حقوقية وإعلامية مفتوحة تناولت أوضاع العودة والحوادث ذات الصلة، بهدف مقاطعة الشهادات مع الأدلة والتقارير المتوفرة، ويميّز التقرير بين ما قال الشهود إنهم عاينوه مباشرة وما نقلوه عن آخرين أو عبّروا عنه بوصفه رأياً أو تقديراً، ويعرض روايات الجهات المختلفة ويشير إلى المسائل التي لم يتسنَّ التحقق منها بصورة مستقلة.

حصل الباحثون/ات لدى "سوريون"، على موافقة مستنيرة من جميع المشاركين/ات، بعد توضيح طبيعة المشاركة الطوعية، وأغراض استخدام المعلومات، بما في ذلك نشر هذا التقرير. وبناءً على طلبهم، تم استخدام أسماء مستعارة وإخفاء أي تفاصيل قد تكشف عن هوياتهم، نظراً للمخاطر الأمنية المحتملة.

3. من التهجير إلى ترتيبات العودة غير الآمنة:

أدّت العملية العسكرية التركية "نبع السلام"، التي انطلقت في 9 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بمشاركة فصائل سورية موالية لتركيا، إلى نزوح أعداد كبيرة من سكان تل أبيض/كري سبي ورأس العين/سري كانيه ومناطق ريفية محيطة بهما.

فبعد خمسة أيام من بدء العملية، أفادت الأمم المتحدة بنزوح ما لا يقل عن 160 ألف مدني من مناطق شمال شرقي سوريا، مشيرةً إلى أن العنف دفع السكان إلى مغادرة مناطق حول المدينتين. وشمل النزوح سكاناً من مكونات مختلفة، توزّعوا في مناطق أخرى داخل سوريا وخارجها.

خلال سنوات غياب أصحاب المنازل والأراضي، تعرّضت ممتلكات في المنطقتين للنهب أو الاستيلاء أو المصادرة، فيما واجه بعض المهجّرين صعوبات كبيرة في الوصول إليها أو استعادتها. وفي تقرير نشرته في حزيران/يونيو 2026، وثّقت "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" شكاوى تتعلق بالخوف من التهديد والاعتداء، واستمرار إشغال عقارات واستثمار أراضٍ تعود إلى مهجّرين، إلى جانب مطالبات مالية وخلافات بشأن إخلاء بعض الممتلكات. وأشار التقرير إلى أن العودة ظلت محدودة، رغم عودة بعض العائلات تدريجياً بعد التغيير السياسي في سوريا.

ومع الإعلان عن ترتيبات لتنفيذ اتفاق 29 كانون الثاني/يناير 2026 بين الحكومة السورية و "قسد"، برز ملف عودة مهجّري المنطقتين ضمن القضايا المطروحة للنقاش والتنفيذ. وفي هذا السياق، انطلقت في 10 آب/أغسطس 2026، أولى قوافل المهجّرين من الحسكة إلى رأس العين/سري كانيه وريفها، لكن وصولها رافقته اعتداءات وتهديدات طالت عدداً من العائدين معظمهم من الكرد.

وأكد مدير المكتب الحقوقي والتوثيقي في لجنة مهجري سري كانيه، "خالد أيّو"، في شهادة سابقة لـ "سوريون" التي وثقت في أب/أغسطس 2026، أن "**مستوطنين عرب كانوا يجوبون شوارع المدينة حاملين الأسلحة، بحثاً عن العائلات الكردية العائدة ومهاجمتها، وسط ترديد شعارات طائفية**"، وأشار إلى أن عودة العائلات الكردية النازحة إلى ديارها "**قوبلت بالرفض وتكسير زجاج السيارات والتهديد وإطلاق النار والضرب بالعصي من قبل أشخاص استولوا على منازل المدنيين أغلبهم من العراقيين إضافة إلى نازحين من دير الزور ممن يرفضون العودة إلى ديارهم**".

عقب تلك الحوادث، أعلنت لجنة مهجّري سري كانيه تعليق التحضير للقافلة التالية إلى حين الحصول على ضمانات لسلامة العائدين، وذلك بحسب تصريح لمسؤول العلاقات في اللجنة، جوان عيسو، لشبكة رووداو في 11 آب/أغسطس. ثم أُعلنت لاحقاً عودة دفعات أخرى؛ إذ نقلت وكالة الأنباء السورية "سانا" في 13 تشرين الأول/أكتوبر عن عضو الفريق الرئاسي لتنفيذ الاتفاق، مصطفى عبدي، قوله إن القافلة الخامسة تضم 385 عائلة، وإن ترتيبات أُجريت لتأمين عودتها.

أمّا في تل أبيض/كري سبي وريفها، أفاد شهود قابلتهم "سوريون" بأن بعض أصحاب الأراضي الكرد استعادوا ممتلكاتهم بعد مراجعة الجهات المحلية وبمرافقة أمنية، وهو ما شجّع آخرين على تقديم طلبات مماثلة. كما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان في 24 تشرين الأول/أكتوبر بعودة عشرات العائلات بصورة فردية أو ضمن مجموعات صغيرة إلى قرى في ريفي تل أبيض/كري سبي وعين عيسى، بهدف استعادة منازلها وأراضيها، بمرافقة قوى أمنية تابعة للسلطات الجديدة في دمشق.

غير أن هذه التطورات لم تبدّد مخاوف جميع المهجّرين، في ظل استمرار الخلافات بشأن الممتلكات والتساؤلات عن ضمانات الحماية. وفي هذا السياق، توجّه أصحاب مطالبات عقارية إلى إدارة منطقة تل أبيض يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر 2026، حيث وقعت الاعتداءات التي يتناولها القسم التالي من التقرير.

4. العودة على أرض مثقلة بالتهجير والنزاع على الممتلكات:

تعود مخاوف مهجّرين كرد من تل أبيض/كري سبي إلى ما قبل أحداث تشرين الأول/أكتوبر 2026؛ فقد شهدت المدينة خلال سنوات النزاع موجات من التهديد والتهجير والانتهاكات، مع تغيّر القوى المسيطرة عليها.

ففي تموز/يوليو 2013، وفي سياق اشتباكات شهدتها منطقة تل أبيض/كري سبي، وثّق مركز توثيق الانتهاكات في شمال سوريا إفادات عن نداءات عبر مآذن الجوامع دعت سكان حي ذي غالبية كردية إلى مغادرته خلال وقت قصير تحسباً لقصفه.

وتحدث التقرير عن نزوح مدنيين واحتجاز رجال وشبان عند حاجز، إلى جانب انتهاكات شملت السلب والنهب. وتُظهر هذه الوقائع أن ذاكرة الخوف من التهجير والاستهداف لدى بعض أهالي المدينة سبقت عملية "نبع السلام" بسنوات.

قبل اعتداء 26 تشرين الأول/أكتوبر، وثّقت "سوريون "اعتداءً على المدنيين الكرديين **خليل إسماعيل، المعروف بخليل ميرزو، وشرفان الرمو**، خلال زيارة إلى مدينة تل أبيض/كري سبي في شهر رمضان السابق.

وبحسب أحد الشهود الحاضرين على الحادثة، كان خليل يستفسر من "شاغل" أحد محلاته التجارية عن وضع العقار، عندما واجهه شخص آخر باتهامات ربطت بين هويته الكردية والانتماء إلى "قسد". وتجمّع أشخاص حول المطعم الذي لجأ إليه، ثم تمكّن بمساعدة آخرين من الوصول إلى منزل عائلة محلية حَمَته، قبل أن يتدخل أحد معارفه في الشرطة العسكرية ويخرجه إلى مكان آمن.

وذكر المصدر أن أحد الرجلين تعرّض للضرب وأصيب، وأن سيارتهما المشتركة حُطّمت وجُرّت في السوق ثم أُحرقت. وتُظهر الحادثة، إلى جانب اعتداء 26 تشرين الأول/أكتوبر، مخاطر جدّية واجهها مهجّرون كرد خلال محاولتهم الوصول إلى ممتلكاتهم، في ظل اتهامات ربطتهم بـ"قسد"؛ وهو ما يثير تساؤلات بشأن التدابير التي اتُّخذت بعد الحادثة السابقة لمنع تكرار مثل هذه الاعتداءات.

لا تقتصر آثار الغياب والتهجير على تعذّر السكن في المنازل، بل يمتدّ إلى الأراضي الزراعية أيضاً التي تعتبر بالنسبة لسكان المنطقة شرياناً اقتصادياً وعصباً رئيسياً للحياة للعائدين، مما جعلها مادة خصبة للنزاع حول عقود الإيجار والعائدات والجهات المخوّلة بإدارتها لا سيما مع تحولها إلى مصدر دخل لمن يستثمرونها في غياب مُلاكها.

وفي تقرير سابق لـ"سوريون"، قال المواطن الكردي "مجو خليل" إن أشخاصاً يشغلون أراضي تعود إلى مهجّرين في "تل أحمر" و"باغه جاغ" رفضوا مغادرتها قبل انتهاء الموسم الزراعي، وأبلغوا أصحابها، وفق شهادته، بأنهم يدفعون نسبة من الإنتاج إلى المجلس المحلي.

وفي تصريح مصوّر، قدّم "أبو الطيبة الحمدو القيسي" الذي كان يشغل منصب مدير مكتب الصندوق السيادي في محافظة الرقة حتى بداية شهر تشرين الأول/أكتوبر 2025، رواية عن طريقة التعامل مع أراضٍ صنّفها ضمن "أملاك الغائبين"، وأخرى قال إنها كانت تُزرع من قبل "قسد" في تل أبيض/كري سبي ورأس العين/ سري كانيه. وقال إنه كُلّف بجباية المحاصيل وكتابة العقود وتدوينها في مركزية الصندوق، وإن القائمين على العمل اتجهوا لاحقاً إلى تأجير الأراضي والتدخل في تحديد الأشخاص الذين يستثمرونها. ووصف المسؤول طريقة العمل بأنها كانت "اعتباطية، أقرب إلى العشوائية"، قائلاً إنهم كانوا يأخذون ما تيسّر من المحصول من بعض المستثمرين دون آخرين.

يظهر المشهد جلياً في الحادثة التي عرضها الشاهد "ملك كيلو" الذي وثقت "سوريون" شهاداته، متحدثاً عن تلقيه اتصال في 20 تشرين الأول/أكتوبر2026 يفيد بأن جراراً يحرث أرضه الواقعة شمال عين عيسى بنحو 12 كيلومتراً. وشرح "ملك كيلو" ردة فعله "**توجهنا إلى الأرض وطردنا المزارع الذي كان يحرثها، وأخرجنا جراره منها. فقال لنا إن عبدو الجربوع هو من سلّمهم هذه الأرض، بعد ذلك، جاءنا الجربوع إلى القرية، فسألناه: كيف لك أن تتصرف بهذه الأرض؟ هل أنت حكومة ومن أعطاك هذه الأرض؟ وقلنا له إننا نحن أصحابها. لكنه تهرب واتهم شخصاً آخر بأنه هو من دلّه على الأرض**".

كذلك في رأس العين/سري كانيه، لم تقتصر صعوبات العودة على المخاوف الأمنية التي رافقت القافلة الأولى في آب/أغسطس 2026، بل امتدت إلى قدرة العائلات على الوصول إلى منازلها واستعادتها، ثمّ توفير مقومات الاستقرار فيها. فرغم استئناف القوافل لاحقاً إلى مناطق في ريف المدينة وريفَي تل تمر وزركان (أبو راسين)، ظلّ عدد من مهجّري مركز المدينة وقرى أخرى ينتظرون معالجة أوضاع منازل يشغلها أشخاص آخرون، إلى جانب إزالة الألغام وتأمين الطرق والخدمات. وفي هذا السياق، أفاد الإداري في مخيم لمهجري المدينة وريفها، محمد حاجو، لـصحيفة "العربي الجديد" في 5 تشرين الأول/أكتوبر، بأن القافلة الثالثة توجهت إلى قرى مدرجة ضمن برنامج العودة، لكن عائلات كردية لم تتمكن، وفق قوله، من العودة إلى بعض قراها بسبب وجود قاعدة عسكرية تركية، فيما واجه أهالي قرية أخرى عقبات مرتبطة بإشغال منازلهم.

ولم تكن العودة إلى القرى التي وصلت إليها القوافل كافية وحدها لضمان الاستقرار؛ إذ تحدث عائدون عن دمار أصاب مساكنهم وصعوبة ترميمها، في ظل نقص المياه والكهرباء والخدمات الأساسية وإغلاق بعض الطرق. وقال أحد العائدين للصحيفة ذاتها إن عائلته اضطرت إلى اصطحاب خيمتها إلى القرية ريثما تتمكن من إعادة بناء منزلها، فيما طالب عائدون آخرون، وفق وكالة هاوار، بتأهيل الطرق والبنية التحتية لتسهيل التنقل والوصول إلى الاحتياجات الأساسية .

سبق أن وثّقت "سوريون" في تقرير لها حجم الدمار الذي لحق بقرى في ريف رأس العين/سري كانيه، من بينها القاسمية، حيث أظهر مقطع فيديو خاص بـ"سوريون" منازل مهدّمة وتخريباً طال مقبرة القرية. كما نقلت عن الشاهد "جوان خوشناف" الذي تحدث في التقرير ذاته لـ "سوريون" قوله، بعد معاينة ممتلكات في المنطقة: "**كل المنازل سرقت أبوابها ونوافذها ومنزل أحد أعمامي تم تسويته بالأرض بواسطة جرافة تريكس**". وتزامن ذلك مع استمرار العوائق أمام العودة، بما فيها الاستيلاء على الممتلكات وغياب الضمانات الأمنية.

كما نقل موقع "الحل نت" عن الناطق باسم لجنة مهجّري سري كانيه، محمود جميل، أن عائلات عائدة ضمن القافلة الرابعة في 8 تشرين الأول/أكتوبر مُنعت من دخول عدد من القرى بسبب وجود القوات والقواعد العسكرية التركية، واضطرت بعضُها إلى نصب خيام على أطراف قراها. ولم يتسنَّ لـ"سوريون" التحقق بصورة مستقلة من ظروف كل حالة أو الحصول، ضمن المواد المتاحة، على رد من القوات التركية بشأن هذه الأقوال. وفيما يتعلق بالمنازل المشغولة، نقلت شبكة رووداو عن تعميم صادر بتاريخ 26 تشرين الأول/أكتوبر عن إدارة منطقة رأس العين/ سري كانيه ومديرية أمنها تحذيره من مطالبة بعض شاغلي منازل المهجّرين أصحابَها العائدين بمبالغ مالية مقابل إخلائها. وتوعّد التعميم باتخاذ إجراءات قانونية بحق المخالفين؛ غير أن المعلومات المتاحة لا تُبيّن عدد الشكاوى التي عولجت أو نتائج الإجراءات التي اتُّخذت بشأنها.

تكشف هذه الوقائع عن تعدد العوائق أمام العودة: فمن لم يصلوا إلى منازلهم يواجه بعضهم نزاعات على إشغالها أو قيوداً على دخول القرى، فيما تحتاج عائلات وصلت إلى مناطقها إلى مساكن صالحة وخدمات وسبل عيش تمكّنها من البقاء. وتختلف هذه الظروف من قرية إلى أخرى، وهو ما يجعل تقييم العودة مرتبطاً بقدرة أصحاب الممتلكات على استعادتها والاستقرار فيها، إلى جانب تسيير القوافل.

وتُظهر الشهادات والتصريحات المتعلقة بالمدنيتين وريفيهما، أن عقبات استعادة الممتلكات تتخذ أشكالاً متعددة، من استمرار إشغال المنازل واستثمار الأراضي إلى الخلاف على الجهة المخوّلة إدارتها أو تأجيرها، والقيود التي تمنع بعض العائلات من الوصول إلى قراها.

كذلك تثير هذه الوقائع أسئلة عن دور الجهات التي أدارت الممتلكات أو تقاضت عائدات منها، وعن الإجراءات المتاحة لأصحابها لاستعادتها. ويتطلب تحديد المسؤوليات فحص العقود والسجلات والقرارات ذات الصلة، والاستماع إلى أصحاب الممتلكات وشاغليها والسلطات المعنية.

5. بين مطالبات بكشف مصير المحتجزين واستهداف العائدين/ات:

تزامن بحث ترتيبات العودة مع استمرار مطالب عائلات عربية من تل أبيض/كري سبي بالكشف عن مصير أقارب مفقودين أو محتجزين، تتهم جهات محلية "قسد" بالمسؤولية عن تغييب بعضهم أو اعتقالهم. وهو ملف يستدعي البحث الجدي عن كل حالة، وكشف مكان الاحتجاز أو مصير المفقود، وتحديد المسؤوليات وفق الوقائع، بعيداً عن تحميل المهجرين الكرد والعائدين منهم المسؤولية. وكان ملفا العودة والمعتقلين قد طُرحا معاً خلال لقاء جمع المبعوث الرئاسي زياد العايش بقائد "قسد" مظلوم عبدي في الحسكة، في نيسان/أبريل 2026. وبحسب وكالة سانا، تناول اللقاء متابعة الاندماج، والإفراج عن معتقلين، وآلية تسليم السجون، وعودة المهجّرين إلى مناطق بينها ريف تل أبيض الغربي.

غير أن المطالبة بالكشف عن مصير المفقودين اتخذت، في بعض الخطابات التي رافقت أحداث المدينة، مساراً يتجاوز مساءلة الجهات المعنية إلى ربط المدنيين الكرد العائدين بما يُنسب إلى "قسد". وقال شهود قابلتهم "سوريون" إن شخصاً دخل باحة مديرية المنطقة يوم 26 تشرين الأول/أكتوبر 2026، واتهم المراجعين جماعياً بالانتماء إلى القوات المذكورة، وطالب بمعرفة مصير أبناء مفقودين، قبل أن يهدد بتكسير المركبات وإحراقها.

وفي تصريح مصوّر، قال الإعلامي المحلي "علي الشبلي" إن وجود أشخاص ربطهم بـ"قسد" تزامن مع تجمع لأهالي معتقلين ومفقودين، واعتبر الشبلي أن اللقاء بين الطرفين "ساهم في خروج الأمور عن السيطرة". كما دعا إلى إعطاء الأولوية لطمأنة أهالي المعتقلين وإجراء حوار بين الأهالي. لكن تبقى اتهامات الإعلامي بشأن أفراد بعينهم، "ادعاءات غير دقيقة" وفق تصريح لمصدر **من تجمع الشباب الكورد في تل أبيض لـ "سوريون" الذي لفت فيه أن "الادعاءات بوجود شخصيات قيادية أو مسؤولة من قسد بين الأهالي هو "تحريف للوقائع"، رغم أن لا أحد من المحتجين تعرّف إليهم أو قاموا بتحديدهم، ولا يمكنهم حتى طرح أسماء بعينها كمثال على ما يذهبون إليه.**

تؤكد هذه الوقائع الحاجة إلى الفصل بين **حقّ العائلات في معرفة مصير أقاربها ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات، وبين تحميل مدنيين مسؤولية جماعية بسبب هويتهم القومية أو انتماء يُفترض أنهم يحملونه.** فمعالجة ملف المفقودين تتطلب الوصول إلى سجلات الجهات التي احتجزتهم أو تسلمتهم، لا تحويل عودة المهجّرين إلى أداة ضغط على أشخاص لم تثبت مسؤوليتهم الفردية.

ويقتضي التعامل الجاد مع مطالب أهالي المفقودين والمحتجزين توجيه الأسئلة إلى التحالف الدولي وشركائها في قسد والجهات المعنية في السلطات السورية الانتقالية عبر القنوات الرسمية، بوصفها جهات قد تملك معلومات عن أشخاص احتُجزوا أو اختفوا خلال فترة السنوات الماضية. وتقع على عاتق الجهات المذكورة مسؤولية الكشف عما لديها من معلومات وسجلات بشأن الأشخاص الذين احتجزتهم أو الذين تملك معلومات عن مصيرهم، والتعاون مع السلطات المختصة وعائلاتهم لتحديد أماكن وجودهم أو الكشف عن مصيرهم.

وفي هذا السياق، يمكن لمديرية منطقة تل أبيض/كري سبي، بالتعاون مع الأهالي والجهات المعنية بشؤون المتحجزين/المفقودين، إعداد قائمة بأسماء الأشخاص الذين تطالب عائلاتهم بالكشف عن مصيرهم، وجمع المعلومات والوثائق المتاحة بشأن ظروف فقدانهم أو احتجازهم، ثم إحالة ملفاتهم إلى الجهات المختصة ومتابعتها مع التحالف الدولي وشركائه في "قسد" وسائر الجهات التي يُحتمل أن تملك معلومات عنها.

كما ينبغي إبلاغ العائلات بما يُتخذ من إجراءات والنتائج التي يتم التوصل إليها، مع احترام خصوصية المعلومات وضمان سلامة مقدّميها.

إن الاستجابة لمطالب العائلات بشأن المفقودين، وحماية حقّ المهجّرين في العودة إلى ممتلكاتهم، مسؤوليتان تتطلبان معالجة جدية ومتوازية. ولا يمكن تحويل معاناة عائلات المفقودين إلى مبرر لتهديد مدنيين أو منعهم من استعادة ممتلكاتهم، مثلما لا يمكن تجاهل حق تلك العائلات في معرفة الحقيقة ومحاسبة المسؤولين عن أي انتهاكات تثبت بحقهم.

6. من الأمل باستعادة الأراضي إلى التجمع أمام إدارة المنطقة:

6.1. إجراءات ومواعيد سبقت العودة:

قبل أيام من أحداث 26 تشرين الأول/أكتوبر 2026، تداول مهجّرون من تل أبيض/كري سبي وريفها أخباراً عن استعادة بعض الأهالي الكرد أراضيهم بعد مراجعة الجهات المحلية، وبمرافقة من قوات أمنية. حيث أعادت هذه الأخبار الأمل لدى آخرين في استعادة ممتلكاتهم التي غادروها منذ عملية "نبع السلام" عام 2019، ولا سيما الأراضي الزراعية.

تقاطعت الشهادات التي وثّقتها "سوريون" يومَي 27 و 28 تشرين الأول/أكتوبر، في أن عدداً من الأهالي راجعوا الجهات المعنية في محافظة الرقة، وجهّزوا وثائق تثبت ملكيتهم، ثم أُبلغوا بالحضور إلى مديرية منطقة تل أبيض صباح الاثنين، الساعة العاشرة، تمهيداً "لمرافقتهم إلى قراهم وتسليمهم ممتلكاتهم.

وقال "لقمان مشو"، الذي وثّقت "سوريون" شهادته في 27 تشرين الأول/أكتوبر، "**عدنا الى مدينة الرقة وقمنا باستخراج بيان مساحة وبيان عقاري لأملاكنا وتوجهنا بعدها إلى نائب مدير منطقة تل أبيض، وهناك قاموا بأخذ بصماتنا وطلبوا أرقام هواتفنا أيضاً، وطلبوا منّا أن نخبر أهلنا وعائلاتنا وأصحابنا أن التواجد هنا سيكون يوم الاثنين القادم في تمام الساعة العاشرة صباحا، لأجل مرافقتنا إلى قراهم وتسليمهم ممتلكاتهم**".

أضاف "**لقمان مشو**"، متحدثاً عن انتظار عائلته فرصة للعودة بعد سنوات من النزوح: "**ونحن نبحث عن بريق أمل للعودة [...] لا نصدق أن يكون هناك فرصة لعودتنا**".

هو ما دفع "ملك كيلو" إلى أن يأمل في استلام أرضه ومملكاته ويعود إلى حياته التي تركها مجبراً إثر النزوح ، ففي شهادته لـ "سوريون" الموثقة في 27 تشرين الأول/أكتوبر، قال "**لدينا في القرية 2500 دونم من الأراضي الزراعية، وقد حُرمنا منها منذ ثماني سنوات. ونحن نسكن بالإيجار في بيوت الناس، توقعنا أنه بعد الاندماج سيكون بإمكاننا استرجاع أملاكنا أيضاً. وكنا نخطط لاستلام أرضنا وزراعتها والعمل فيها خلال هذا العام**".

وتكتسب الشهادات التي جمعتها "سوريون" لغرض هذا التقرير، أهمية في ضوء تفسير السلطات لما جرى لاحقاً، إذ تشير إلى أن عدداً من المراجعين حضروا بناءً على ترتيبات مسبقة وبعد استكمال وثائقهم، حتى وإن كان من بين الحاضرين أشخاص يأملون تقديم طلبات جديدة في ذلك اليوم. فإذا كان الموعد مخصصاً لمرافقة أصحاب الطلبات التي استُكملت وثائقها إلى ممتلكاتهم، فلماذا لم توضّح إدارة المنطقة ذلك مسبقاً للأهالي، وتعلن أن اليوم المحدد غير مخصص لاستقبال طلبات جديدة، مع بيان موعد استئناف استقبالها؟ كما كان يمكنها تحديد أسماء أو أعداد المدعوين وآلية حضورهم، وتوفير الحماية اللازمة لهم، بما يحدّ من الارتباك ويساعد على تنظيم عملية التسليم.

6.2. من الانتظار إلى التهديد وإحراق المركبات:

في صباح الاثنين، 26 تشرين الأول/أكتوبر 2026، وصل أصحاب المطالبات العقارية إلى محيط مديرية منطقة تل أبيض/كري سبي، حيث توقّعوا، وفق شهاداتهم، استكمال إجراءات استعادة ممتلكاتهم والانطلاق إلى قراهم بمرافقة أمنية. وبعد انتظارهم خارج المبنى، طُلب منهم الدخول إلى باحته المسوّرة، فيما بقيت مركباتهم في الخارج.

قال "لقمان مشو"، في شهادته لـ"سوريون" إن المراجعين انتظروا وصول لجنة توقعوا أن ترافقهم إلى قراهم. لكنهم لاحظوا حركة غير معتادة خارج المديرية، وتجمعاً لأشخاص أمام بابها. وفي تلك الأثناء، كان بعض مرافقيهم، ومن بينهم والده، لا يزالون داخل السيارات في الخارج.

وبحسب "لقمان مشو"، دخل أحد الأشخاص إلى باحة المديرية واتهم الموجودين بأنهم من "قسد"، التي اندمجت في وزارة الدفاع السورية، وربط وجودهم بمصير أبناء للعشائر العربية مفقودين أو معتقلين لدى القوات المذكورة. وقال الشاهد إن الرجل هددهم بتكسير سياراتهم وإحراقها إذا لم يغادروا. وروى "سردار رشواني" أنه سمع تهديداً مماثلاً من شخص دخل الباحة برفقة عناصر أمنية، قبل أن يُخرجوه منها.

تقاطعت الروايات حول هوية الشخص الذي دخل مهدداً، فقد أكّد شهود تحدثت إليهم "سوريون" أن الشخص يدعى "أحمد علي بشير" حيث ظهر في تسجيل على مواقع التواصل الاجتماعي في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2026، وهو يطالب بإخراج العائدين إلى خارج المدينة في حال عدم قدرة الحكومة على إعادة أبنائهم المعتقلين والمفقودين. وهو ما أكّده شيروان علي الذي تحدث لـ "سوريون" حول الحادثة حيث قال "**دخل علينا أحمد علي بشير واتهمنا بأننا جميعاً قسد، وأنه يطالب بإعادة أبناءهم واخوتهم الذين قضوا أو اعتقلوا من قبل قسد، وهددنا إن لم نترك المكان خلال ربع ساعة سيبدؤون بالتسكير والحرق وهو ما تم بالفعل**". ولم تستطع "سوريون" التحقق من هذه المزاعم من مصادر مستقلة.

كذلك لفت شيروان إلى أن "الشخصية العشائرية "عبدو الجربوع" دخل برفقة شخص آخر إلى مكتب مدير المنطقة في ذات اليوم، ثمّ خرجا دون أن يتحدثوا إلى العائدين، وإن أعمال التكسير والحرق وقعت بعد خروجه مباشرة. وأضاف أن الأهالي تداولوا معلومات تتهم "عبدو الجربوع" بالتحريض بين المحتجين على الاعتداء بعد وصفه العائدين بأنهم من حزب العمال الكردستاني PKK، لكنه أكد أنه لم يشاهد أو يسمع هذا التحريض الذي وقع في الخارج.

يتوافق هذا مع ما سرده أيضاً الشاهد "ملك كيلو" لـ "سوريون" حيث لفت "**جاء شخصان أحدهما عبدو الجربوع ودخلا إلى غرفة مدير المنطقة، ثم خرج الجربوع وهو يتحدث على هاتفه، وكانت تبدو عليه ملامح الانزعاج. حينها تجمع الناس حول مديرية المنطقة وبدأوا التظاهر**".

هذا ووردت معلومات مماثلة في شهادات أخرى وثّقتها "سوريون"، كما تداول ناشطون على مواقع التواصل الاجتماعي الاتهام نفسه. إلاّ أنّ "سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" لم تستطع التحقق من هذه المزاعم من مصادر مستقلة. فيما قال "لقمان مشو" إن زجاج سيارته تحطّم بينما كان والده داخلها، وإنه طلب من العناصر الموجودين عند الباب مساعدته، قبل أن يتمكن الأب من الوصول إلى داخل المديرية. وأضاف أن المراجعين سمعوا أصوات تكسير المركبات وشاهدوا الدخان، ثم رأوا عند خروجهم آثار الحرق.

تتفاوت تقديرات الشهود لعدد الحاضرين والمركبات التي لحقت بها الأضرار. فقد قدّر شفان عثمان عدد الموجودين بنحو 150 شخصاً، وتحدث عن نحو 60 سيارة تعرضت للحرق أو الاعتداء أو أضرار متفاوتة، فيما قدّم شهود آخرون تقديرات أعلى. وأظهر مقطع فيديو متداول للحظات الأولى من الاعتداءات على وجود سيارة تتبع للأمن العام بالمقربة من الحادثة، دون أنّ تقوم بالتدخل أو تمنع تلك الاعتداءات.





© 2026 Google
Image © 2026 Airbus

سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

Imagery Date: 7/6/2025

الشاهد "ملك كيلو" نقل لـ "سوريون" أنه عندما دخلت النساء اللواتي كنّ برفقتهم إلى باحة المديرية، أخبرنهم بأن المتظاهرين قالوا لهن: "**ادعوا الله أنكم نساء فلو كنتم رجالاً لكنّا قد ذبحناكم الآن"، وعندما سُئلن عمّا يجري في الخارج، قلن إن "المهاجمين كسروا زجاج السيارات وقلبوها، وعناصر الأمن العام كانوا بينهم يصورونهم ويضحكون، وكأنهم سعداء بما يحدث**".

وفي تصريح مصوّر، قال مدير المكتب الإعلامي في إدارة منطقة تل أبيض "أحمد بشير الحاج" إن احتجاجاً كان مقرراً في نفس اليوم للمطالبة بالكشف عن مصير معتقلين ومفقودين، وإن وصول "عدد كبير" من المراجعين تزامن مع تجمع المحتجين.

وأقرّ بوقوع تكسير وإحراق للسيارات، لكنه قال إن عناصر أمنية وأهالي حاولوا "حماية العائدين ومركباتهم". لكن مراجعة التسجيلات التي تداولتها حسابات عدد من المشاركين في الاحتجاج وإعلاميين من المدينة أظهرت أن القوات الأمنية بقيت متفرجة ولم تحاول منع أحد.


E
N
S
W
ALKHABOUR الخابور
تل أبيض
1985
سوريون من أجل الحقيقة والعدالة
Syrians For Truth & Justice

ويثير حديث "أحمد بشير الحاج" عن أن الاحتجاج كان مقرراً في اليوم نفسه تساؤلات إضافية بشأن مسؤولية إدارة المنطقة والجهات الأمنية عن تقدير المخاطر واتخاذ تدابير الحماية. فإذا كانت الجهات المعنية تعلم مسبقاً بموعد الوقفة وموعد حضور أصحاب المطالبات العقارية، فلماذا لم تتخذ إجراءات كافية لتنظيم وجود الطرفين وحماية المراجعين ومركباتهم؟ ولا سيما بعد ظهور التهديدات. ويكتسب هذا السؤال أهمية في ضوء شهادات الأهالي التي تفيد بأن إدارة المنطقة هي التي حددت لهم موعد المراجعة.

وأكدت قناة الإخبارية الرسمية أن "قوى الأمن الداخلي تنتشر في تل أبيض بريف الرقة بعد اعتداءات طالت مجموعات من أبناء المنطقة خلال عودتهم إليها وتعمل على ملاحقة المتورطين"، وهو ما يؤكد تدخلها اللاحق بعد وقوع الاعتداءات.

6.3. تصريح رسمي :ضعف التنسيق ووعود بالمحاسبة والتعويض:

بعد وصول نائب محافظ الرقة، "محمد الحامدي"، إلى مديرية منطقة تل أبيض/كري سبي، طُلب من المراجعين اختيار ممثلين عنهم للاجتماع به. وقال "شيروان علي"، الذي شارك في اللقاء، في شهادة خاصة لـ"سوريون"، إن نائب المحافظ أكد لهم أن ملف عودتهم واستعادة ممتلكاتهم "سيُعالج"، وأن أصحاب الأملاك "سيُستدعون لاحقاً ضمن مجموعات صغيرة ومتتالية" لاستلام ممتلكاتهم.

أما "شفان عثمان" فقال إن المراجعين اعترضوا على تفسير الحامدي لـ "سوء التنسيق"، مؤكدين أنهم حضروا بعد مراجعة الجهات المعنية وتلقي موعد محدد منها. وقال إن ثقتهم بالجهات المسؤولة "تضررت" بعد ما حدث.

وفي تصريح لقناة ولات تي في عقب الحادث، أقرّ نائب المحافظ "محمد الحامدي" بوجود تنسيق سابق بين إدارة المنطقة وبعض الأهالي، لكنه اعتبره "غير كافٍ." وقال إن التنسيق كان "مع نحو **25 إلى 30 شخصاً**"، في حين حضر، بحسب تقديره، ما بين **125 و 150 شخصاً** على متن أكثر من **40** سيارة. وتحدث عن وجود أشخاص قال إن لدى بعض أهالي تل أبيض مخاوف منهم بسبب "إشكاليات سابقة".

تتقاطع رواية "الحامدي" مع شهادات بعض المراجعين بشأن وجود تنسيق قبل الموعد، لكنها تختلف معهم بشأن كفايته وعدد الأشخاص الذين كان متوقعاً حضورهم. فقد قال الشهود الذين تحدثت إليهم "سوريون" إنهم تلقوا موعداً موحداً للمراجعة يوم الاثنين الساعة العاشرة صباحاً، وحمّل عدد منهم "شعبان العبد نائب مدير منطقة تل أبيض" المسؤولية عن الحادث لأنه كان المكلف باستقبال الطلبات وهو من منح الموعد ذاته لجميع المراجعين، وشدد عليهم ضرورة الحضور في ذات التوقيت، وإن بعضهم طُلب منه إبلاغ أقاربه ومعارفه أيضاً، بينما أشار الشاهد "جوان" إلى أن من بين الحاضرين أشخاص "**كانوا يأملون تقديم طلباتهم في ذلك اليوم**".

تثير هذه الروايات أسئلة تتجاوز تنظيم المواعيد: فما المعلومات التي توفرت لإدارة المنطقة والقوى الأمنية عن عدد المراجعين والاحتجاج المزمع؟ وما التدابير التي اتُّخذت لحماية الحاضرين ومركباتهم عندما بدأت التهديدات؟ كما يحتاج ادعاء وجود أشخاص لديهم "إشكاليات سابقة" إلى توضيح طبيعته والجهة التي تتحقق منه، دون تحويله إلى اتهام جماعي بحق بقية المراجعين.

وقال "الحامدي" إن "نحو **30 سيارة** وبعض الدراجات النارية لحقت بها أضرار، وإن لجنة لحصر الأضرار ستعمل على توثيقها تمهيداً لمعالجة ملفات المتضررين". كما تحدث عن" توجيه بتشكيل لجنة مركزية تعمل على مسارات تشمل السلم الأهلي وتقييم الأضرار وتحديد المسؤوليات والإجراءات القانونية"، مؤكداً أن "العمل على إعادة الحقوق إلى أصحابها سيستمر بعد إعادة تنظيم آلية العودة".

وتبقى هذه الإجراءات، في حدود المعلومات المتاحة والمعلنة، **وعوداً وخطوات معلنة تحتاج إلى متابعة** لمعرفة ما إذا شُكّلت اللجان فعلياً، وما نتائج حصر الأضرار، وما إذا حُدد المعتدون وأُحيلوا إلى القضاء، وصُرفت التعويضات، واستُكملت طلبات استعادة الممتلكات.

تختلف رواية المسؤول المحلي عن دور الأمن مع إفادات شهود رأوا أن القوى الموجودة "**لم تمنع الاعتداءات على نحو كافٍ**". لكنها تتقاطع معها في أن المراجعين بقوا داخل مقر الإدارة، وأن قوات أمنية ساهمت لاحقاً في إخراجهم من المدينة. وبحسب الشهود، بعد الاجتماع تحركوا في مجموعات بسيارات أمنية باتجاه الرقة وكوباني/عين العرب ومناطق أخرى. وقال "لقمان مشو" و"سردار رشواني" إن بعض المركبات التي أقلّتهم تعرضت للرشق بالحجارة قرب عين العروس وقرى أخرى ، قبل أن تواصل طريقها خارج المنطقة.

7. اعتداءات سابقة على قافلة مهجّرين عائدين إلى رأس العين/سري كانيه:

في 10 آب/أغسطس 2026، انطلقت من مدينة الحسكة أولى قوافل المهجّرين العائدين إلى رأس العين/سري كانيه وريفها، في إطار ترتيبات العودة المرتبطة باتفاق 29 كانون الثاني/يناير 2026، بين الحكومة السورية و"قسد". وضمت القافلة نحو 410 **عائلات** من مكونات مختلفة، اتجهت معظمها إلى قرى في ريف رأس العين/ سري كانيه، بينما قصدت عائلات أخرى مركز المدينة (الكرد بشكل أساسي).

وقال "لقمان عيسى لهيمس"، عضو لجنة مهجّري سري كانيه، في إفادة وثّقتها "سوريون" في آب/أغسطس، إن عائلات عائدة، ولا سيما إلى المدينة، واجهت تهديدات واعتداءات شملت الضرب وتكسير زجاج مركبات وإطلاق أعيرة نارية. وأضاف، نقلاً عن شهود، أن القافلة وصلت من دون مرافقة أمنية كافية، وأن عدداً من العائلات عادت إلى مناطق نزوحها بعد تعرضها للاعتداء أو خوفاً من استمراره.

ونقلت صحيفة العربي الجديد عن مصادر تحدثت إليها أن عائلات كردية تعرضت لاعتداءات لدى وصولها إلى رأس العين /سري كانيه، وأن مسلحين منعوا عدداً من العائدين من دخول منازلهم. كما نقلت عن محامية من المدينة قولها إن أفراداً من خمس عائلات تعرضوا للضرب، وإن بعضهم نُقل إلى المستشفى.

في المقابل، قالت قيادة الأمن الداخلي في محافظة الحسكة، في تصريح للإخبارية السورية يوم الحادثة، إن وحداتها تدخلت لفضّ "مشاجرة" نشأت، بحسب روايتها، إثر عودة عائلات إلى منازلها دون تنسيق مسبق ووقوع خلاف مع القاطنين فيها. وقالت إن الجهات المختصة تتولى معالجة الحادثة وفق الأطر القانونية .

عقب الحادثة، قال مسؤول العلاقات في لجنة مهجّري سري كانيه، "جوان عيسو"، لشبكة رووداو إن الموافقة على تسيير القافلة جاءت بعد تطمينات من الفريق الرئاسي بشأن الوضع الأمني. وأضاف أن اللجنة قررت تعليق التحضير للقافلة التالية إلى حين الحصول على ضمانات لسلامة العائدين . فيما ذكرت عنب بلدي أن قيادة الأمن الداخلي أعلنت "توقيف عدد من المتورطين" وتعليق رحلات العودة مؤقتاً. ولم تتضمن التغطية تفاصيل كافية عن هويات الموقوفين أو مصير الإجراءات المتخذة بحقهم.

تُظهر حادثة رأس العين/سري كانيه أن مسألة الحماية كانت مطروحة قبل اعتداء تل أبيض/كري سبي بأكثر من شهرين. كما يتكرر في الحادثتين الخلاف الحديث حول "التنسيق المسبق"، في مقابل ذلك تحدث الشهود عن تهديدات واعتداءات رافقت محاولة مهجّرين الوصول إلى مناطقهم وممتلكاتهم.

8. بعد الاعتداءات المتكررة: هل عالجت السلطات أسباب الخطر؟

تطرح الاعتداءات المتكررة على المهجّرين الكرد تساؤلات بشأن مدى جدية السلطات السورية الانتقالية في التعامل مع المخاطر التي تواجه العائدين، ولا سيما أن الشهادات والتصريحات المتاحة تشير إلى أجواء من التوتر والاعتراض على العودة، وإلى خلافات قائمة حول الممتلكات واتهامات سياسية طالت أصحابها.

في أحداث تل أبيض/كري سبي، تبرز مسؤولية إدارة المنطقة والقوى الأمنية عن تقدير المخاطر قبل تجمع المراجعين. فقد قال شهود إنهم حضروا في موعد حددته لهم الجهات المحلية، فيما أشار مدير المكتب الإعلامي في إدارة المنطقة إلى أن احتجاجاً للمطالبة بالكشف عن مصير معتقلين ومفقودين كان مقرراً في اليوم نفسه. فهل كانت الإدارة والأجهزة الأمنية على علم مسبق بتزامن التجمعين؟ وإذا كان الأمر كذلك، فما الإجراءات التي أُعدّت لحماية المراجعين وممتلكاتهم، ومنع تصاعد التوتر بعد ظهور التهديدات؟

كما تثير استجابة السلطات بعد الاعتداءات المتكررة أسئلة عن جدية المساءلة. فإلى جانب الشهادات التي حددت أسماء أشخاص اتُّهموا بالتهديد أو التحريض، انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي تسجيلات وصور للحوادث وبعض المشاركين فيها. **لكن المعلومات المتاحة للتقرير لا تبيّن ما إذا كانت هذه المواد قد استُخدمت في التحقيقات، أو ما إذا حُدّدت أدوار الأشخاص الظاهرين فيها واتُّخذت إجراءات قضائية بحق من تثبت مسؤوليته، سواء في رأس العين/سري كانيه أو تل أبيض/كري سبي.**

وإذا كانت السلطات قد أعلنت إجراءات بعد الحوادث، فهل أُبلغ المتضررون بنتائجها؟ وهل فُتحت تحقيقات تشمل أدوار المنفذين والمحرّضين، إلى جانب فحص استجابة القوى المكلّفة بالحماية؟ إن غياب المعلومات الواضحة عن مآل الشكاوى والتحقيقات يضعف ثقة المهجّرين بجدوى اللجوء إلى المؤسسات، ويثير مخاوف من أن يشجع التساهل مع المعتدين على تكرار الاعتداءات.

هذا ولا تنحصر المعالجة في الاستجابة الأمنية والقضائية؛ إذ تبرز أيضاً الحاجة إلى مواجهة خطاب يختزل الكرد في انتماء سياسي أو عسكري مفترض، ويحمّل مدنيين مسؤولية أفعال تُنسب إلى "قسد". وقد نقل شهود أن مثل هذه الاتهامات وُجّهت إلى المراجعين في تل أبيض/كري سبي قبل الاعتداء على مركباتهم. فماذا فعلت السلطات لتصحيح هذا التصور في خطابها الإعلامي والسياسي، والتأكيد أن حقوق المواطنين في العودة والملكية والحماية لا تتوقف على هويتهم القومية أو مواقفهم السياسية؟

تزداد أهمية هذا السؤال في المناطق المختلطة التي تؤدي فيها العشائر والوجهاء المحليون دوراً في الحوار وتسوية الخلافات. فهل تضمن السلطات مشاركة متوازنة لممثلي المجتمعات المتضررة، بمن فيهم المهجّرون الكرد وأصحاب الممتلكات والنساء، أم أن اعتمادها المتزايد على وجوه عشائرية يمنح بعض الأطراف المحلية نفوذاً أكبر في تقرير شروط العودة ومعالجة النزاعات؟ وكيف تتحقق من أن أي دور للوساطة لا يتحول إلى سلطة على حقوق العائدين أو إلى غطاء لخطاب إقصائي؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب إعلان نتائج التحقيقات، وبيان الإجراءات التي اتُّخذت لحماية العائدين، وتوضيح معايير اختيار المشاركين في معالجة النزاعات. فبناء الثقة لا يتحقق بالوعود وحدها، بل بتمكين المتضررين من معرفة ما جرى، والوصول إلى ممتلكاتهم، واللجوء إلى مؤسسات توفر لهم الحماية والإنصاف.

9. مواقف سياسية ومطالب بالتحقيق وحماية العائدين:

أثارت الاعتداءات على المهجّرين الكرد في تل أبيض/كري سبي مواقف محلية ودولية طالبت بحماية العائدين والتحقيق في ما جرى، وسط تحذيرات من أثر الحادثة على السلم الأهلي وجهود إعادة المهجّرين إلى مناطقهم.

فقد قال متحدث باسم **وزارة الخارجية الأمريكية** لشبكة روداو في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2026، إن الولايات المتحدة تدين العنف ضدّ المدنيين، ودعا الحكومة السورية إلى محاسبة مرتكبيه وضمان أمن العائلات العائدة. كما أكد ضرورة تمكين النازحين من العودة إلى ديارهم بصورة آمنة وطوعية، بعيداً عن العنف والترهيب، وحثّ الحكومة والسلطات المحلية على اتخاذ خطوات لإعادة بناء الثقة بين المكونات.

من جانبه، وفي تصريح نُشر في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2026، أدان **المجلس الوطني الكردي في سوريا** الاعتداءات التي طالت العائلات الكردية، وربط بينها وبين الانتهاكات التي رافقت عودة مهجّرين إلى رأس العين/سري كانيه في آب/أغسطس. وطالب الحكومة السورية ومحافظ الرقة بتشكيل لجنة تحقيق ومحاسبة المسؤولين، واتخاذ تدابير لحماية العائدين وممتلكاتهم. كما استنكر استخدام اتهام العائلات بالانتماء إلى "قسد" ذريعةً لاستهدافها أو عرقلة عودتها. بدوره، أدان **مجلس سوريا الديمقراطية**، في بيان صدر في اليوم ذاته، الاعتداءات والتهديدات التي قال إنها طالت العائدين، وحمّل الحكومة السورية الانتقالية مسؤولية حمايتهم وصون ممتلكاتهم. ودعا إلى تحقيق مستقل وعلني ومحاسبة المنفذين والمحرضين، وإلى ضبط النفس وتجنب التصعيد على خلفية التوتر الذي شهدته الحسكة بعد الحادثة. واعتبر المجلس أن ما جرى يشكل خرقاً لاتفاق 29 كانون الثاني/يناير 2026.

وتتلاقى هذه المواقف في المطالبة بحماية العائدين ومحاسبة المسؤولين عن الاعتداءات، فيما يبقى أثرها مرتبطاً بما ستتخذه السلطات من إجراءات قابلة للمتابعة، سواء في التحقيق أو التعويض أو تمكين أصحاب الممتلكات من استعادة حقوقهم بأمان.

10. خاتمة قانونية وتوصيات:

تمثل الممارسات الموثقة في هذا التقرير، من التضييق والاعتداء على المهجرين العائدين لاسترداد عقاراتهم وتكسير وإحراق سياراتهم ودراجاتهم النارية على أساس هويتهم القومية، انتهاكاً لتعهدات السلطة الانتقالية بضمان سيادة القانون وحماية العودة الآمنة للمهجرين إلى أماكن سكناهم الأصلية، كما إن تكرارها يشكل انتهاكاً للمنظومة الدستورية والقانونية النافذة في البلاد، وتهديداً لمسار العدالة الانتقالية وبناء السلم الأهلي.

حيث تشكل هذه الاعتداءات خرقا لأحكام المادة 16 من الإعلان الدستوري لعام 2025، التي أكدت أن "حق الملكية الخاصة مصون، ولا تُنزع إلا للمنفعة العامة ومقابل تعويض عادل"، ويعتبر الاعتداء على العائدين بسبب هويتهم الكردية انتهاكاً لنص المادة 10 من الإعلان المذكور التي أكدت على أن "المواطنون متساوون أمام القانون في الحقوق والواجبات، من دون تمييز بينهم في العرق أو الدين أو الجنس أو النسب"، هذا بالإضافة إلى تنصل السلطات السورية الانتقالية من التزاماتها الواردة في اتفاق الاندماج المبرم بينها وبين قسد في 29 كانون الثاني/يناير 2026، حيث أكد البند رقم 14 منه صراحة على "تأمين عودة جميع النازحين إلى مدنهم وقراهم (عفرين، الشيخ مقصود، رأس العين/سري كانيه)، وتعيين مسؤولين محليين ضمن الإدارات المدنية في تلك المناطق".

وفي ذات السياق، فإن تقصير الإدارة المحلية والأجهزة الأمنية في القيام بواجباتها ومحاولاتها في تبرير تقصيرها "بضعف التنسيق" أو "وجود إشكاليات سابقة"، دون الإقرار بمسؤوليتها المباشرة عن وقوع تلك الانتهاكات، يثير تساؤلات جدية حول مدى توفر الرغبة لدى السلطات الانتقالية في منع تلك الانتهاكات مستقبلاً ومحاسبة المسؤولين عنها

والمتورطين فيها، خاصة أنها لم تتخذ التدابير اللازمة لمنع الفوضى التي مهدت لتلك الانتهاكات، سيما وقد ثبت على لسان مسؤولين محليين علمهم المسبق بوجود وقفات احتجاجية بذات التاريخ للمطالبة بمصير المفقودين.

على المستوى الدولي، تخالف الانتهاكات المذكورة في التقرير التزامات سوريا الدولية ولا سيما تلك الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الانسان، حيث أكدت المادة 17 منه على حق كل انسان في التملك وعدم جواز حرمان أحد من ملكه تعسفاً، وكذلك ألزمت المادة 5 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965 (والتي صادقت عليها سوريا عام 1969) الدول الأطراف بضمان حق كل إنسان في التملك والسكن دون تمييز عِرقي أو قومي أو إثني، هذا بالإضافة إلى الواجبات المذكورة في "المبادئ التوجيهية بشأن التشريد الداخلي"، والتي تحظر الحرمان التعسفي من الأموال والممتلكات، وتُحمّل السلطات الحاكمة المسؤولية الأولى في تهيئة الظروف الأمنية والقانونية لتسهيل العودة الطوعية للمشردين داخلياً، وعلى الدولة مساعدتهم في استرداد أموالهم وممتلكاتهم التي تركوها وراءهم أو انتزعت منهم وقت تشريدهم.

بناءً على ما تقدم، فإن معالجة هذه الأزمة تستوجب من السلطات الانتقالية تجاوز مرحلة "الوعود واللجان الشكلية" واتخاذ خطوات جدية، وكذلك على الجهات الدولية القيام بمسؤولياتها بهذا الخصوص، وترى "سوريون" ضرورة، كل حسب مسؤولياته، القيام بما يلي:

10.1. على الحكومة الانتقالية:

- إجراء تحقيق مستقل وشفاف وعلني في الأحداث المذكورة في التقرير، ومحاسبة كافة المنفذين والمحرضين.
- جبر ضرر الضحايا وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم وبمركباتهم.
- وضع آليات إدارية دقيقة وشفافة لإدارة ملف العودة واسترداد الممتلكات، عبر توحيد قنوات التواصل والإعلان بوضوح عن المواعيد والمعايير الخاصة باستلام الطلبات وتجنب العشوائية التي تسبب الفوضى.
- تشريع قوانين تجرّم خطاب الكراهية والتحريض القومي أو الإثني أو الديني، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان لضمان السلم الأهلي وتصحيح الخطاب الإعلامي بما ينسجم مع هذا الهدف.
- تحويل التفاهمات النظرية الواردة في اتفاق الاندماج مع "قسد" الخاص بملف عودة النازحين والمهجّرين إلى آليات تنفيذية ملموسة ومحددة بجدول زمني واضح.

10.2. إلى الآليات الدولية المعنية:

11. على لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن سوريا إجراء تحقيقات شاملة في الانتهاكات المتكررة التي تطال المهجرين العائدين إلى أماكن سكناهم الأصلية، وتوثيق تلك الانتهاكات ضمن تقاريرها الدورية، وعلى المقرر الخاص المعني بحقوق الانسان للنازحين داخلياً بإيلاء اهتمام خاص لمدى التزام السلطات بتهيئة البيئة الآمنة والطوعية والكريمة لعودة المهجرين، وطلب إجراء زيارات قطرية إلى سوريا للاطلاع على الأوضاع بهذا الخصوص.

حول المنظمة

"سوريون من أجل الحقيقة والعدالة" منظمة حقوقية غير حكومية، مستقلة وغير منحازة وغير ربحية. ولدت فكرة إنشائها لدى أحد مؤسسيها، مدفوعاً برغبته في الإسهام ببناء مستقبل بلده الأم سوريا، أثناء مشاركته في برنامج زمالة رواد الديمقراطية LDF المصمم من قبل مبادرة الشراكة الأمريكية الشرق أوسطية (MEPI) في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2015.

بدأ المشروع بنشر قصص لسوريين/ات تعرّضوا للاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتعذيب، ونما فيما بعد ليتحول إلى منظمة حقوقية راسخة، مرخّصة في الشرق الأوسط والاتحاد الأوروبي، تتعهد بالكشف عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان في عموم الجغرافية السورية ومن مختلف أطراف النزاع.

وانطلاقاً من قناعة "سوريون" بأنّ التنوع والتعدد الذي اتسمت به سوريا هو نعمة للبلاد، فإنّ فريقنا من باحثين/ات ومتطوعين/ات يعملون بتفانٍ لرصد وكشف وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تُرتكب في سوريا منذ العام 2011 بشكل رئيسي، وذلك بغض النظر عن الجهة المسؤولة عن هذه الانتهاكات أو الفئة التي تعرضت لها.